

لا والله بعد بما حصل المعنى كذلك وقد تطلق المتابعة على التماثل
 وبالعكس والمراد به سبب العلم ان تتبع الطوائف في الجموع والمساكن والاشرف
 لذلك الحديث الذي نظره انه قد يعلل لمتابع ام لا هو الاعتبار وقول
 ابن الصلاح معرفة الاعتبار والمتابعات والسواهد قد يوضح ان
 الاعتبار قسم اهما وليس كذلك بل هو هيئة المتوصل اليها وجميع ما تقدم
 من انتم المعتبر يحصل فائدة تقسيم باعتبار انهم عند المعارضة لم
 المقبول ينقسم اية الامعول به وبغير معول له لانه ان سلم في المعارضة
 اى لم يأت خبر يضاوه فهو الحكم وامثله كثيرة وان عورض فلا يخفى اما
 ان يكون معارضة مقبولا لا محذور مرورا فان في ذلك لا ابرار لان
 القوة لا يؤثر فيها لغة الضعيف وان كانت الى لغة بمثل فلابد اما
 ان يمكن الجمع بين سببها بغير تعسف او لا فان امكن الجمع فهو النوع المسي
 مختلف الحديث ويشترط ان الصلاح كحديث لا عدوى ولا طيرة مع
 حديث قرنه بالجموع فراكبنا الكسد وكلاهما في الصحيح فظاهرها
 التعارض ووضوح الجمع بينهما انه هذه الامراض لا تتعدك بطبيعتها لكن
 انه سبحانه وقد جعل في لفظه المرض بها للصحة سببا لا عدوى
 مرض ثم قد يختلف ذلك عن سببها كما في غيره من السبب كذا جمع بينهما
 ابن الصلاح بقوله لا عدوى ولا طيرة لانه يجمع بينهما ان يقال ان يقيد صلاحيته عليه
 وسلم للعدوى باق على قوله وقد صح قوله صلى الله عليه وسلم لا عدوى
 شيئا وقوله لا عدوى لمن عارضه باق البعبع الا حرب قد يكون في الابل
 العاجية فيخاطبها فيسبب حيث رو عليه بقوله من عدى الاول بعينه
 ان الله سبحانه وتعالى ابتداء ذلك في الحديث كما ابتداءه في الاول وانما الامر

هذا الحديث في الصحيحين
 في قوله لا عدوى ولا طيرة
 في قوله لا عدوى ولا طيرة
 في قوله لا عدوى ولا طيرة

بالفرار

بالفرار عن باب استد الزايع لئلا يتفنى الشخص الذي يحاط به
 لئلا يذبح ذلك بقدر انما ابتداء لا بالعدوى المنفية فيظن ان ذلك
 لسبب مخالطة فيصدق صحة العدوى فيصنع في اخرج ما هو مخفية حتما
 المادة واما علم وقد صنف في هذا النوع ان يخرج في اختلاف
 الحديث لكنه لم يقصد استيعابه وصف فيه لوجه من قنينة والحق ان
 وعرفها وان لم يكن الجمع بينهما فلابد ان يعرف التاريخ او اوقات
 عرف وقت المتأخر به او باصره منه فهو التاريخ والآخر المنسوخ في
 والنسخ رفع لعلق حكم كذا في دليل شرعي متأخر عنه والنسخ ما لا يرد
 المذكور وتسمية النسخي مجاز لان النسخ في الحقيقة هو التمهيد وليس
 النسخ بامور او صفا ما ورد في النص الحديث بزيادة في صحيح لم يكتف
 نهيتكم عن زيادة الصور فزودها فانها تذكر الاخرة ومنها ما يخرج من الصحاح
 بانه متاخر كقول جابر كان اخر الامر من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ترك الرضوخ مما مسته النار اخرجها اصحابه من واما ما يعرف
 بالتاريخ وهو كسر وسو من اصابه وبه الصوابي المتأخر الاسلام معا
 ما روي به المتقدم عنه لاحتمال ان يكون سموي صحابي اخر اقدم من المتقدم
 المذكور او قبله فارسله كذا في وقع النص في سماعه في النبي صلى الله عليه
 وسلم فيتم ان يكون تاريخي شرط ان يكون لم يخل عن النبي صلى الله عليه
 اسلامه والاجماع فليس بتاريخ بل قد عدل ذلك وان يعرف التاريخ فلما
 يخ اما الحكم يمكن ترجيح احد على الآخر في جميع وجوه الترجيح
 للترجيح بالمتن او بالسنن او بالانواع التي يمكن الترجيح تعين المصير
 اليه والافلا وصار ما ظاهره التعارض واما على هذا السبب الجمع ان

Copyrighted by University

